

The Geopolitical Shift from Diplomacy to Water Blackmail: A Case Study of the Nile Basin

Maamar Mohammed Alhadi ^{1*}, Adel Mohammed Meelad Alfirgani ²

¹ Faculty of Economics and Commerce, Al-Qarabuli, University of Mergeb, Libya

² Faculty of Commerce, University of Al-Zaytouna, Tarhouna, Libya

*Corresponding author: moameralabanye@gmail.com

التحول الجيوبوليتيكي من الدبلوماسية إلى الابتزاز المائي دراسة حالة حوض النيل

معمر محمد الهادي العباني ^{1*}، عادل محمد ميلاد الفرجاني ²

¹ كلية الاقتصاد والتجارة - القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

² كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 03-08-2025; Accepted: 09-10-2025; Published: 18-10-2025

Abstract

The water crisis in the Nile Basin stands as one of the most complex strategic challenges facing the riparian states, where water transforms from a mere natural resource into an existential issue touching the very core of national security for the concerned nations. This study emerged to analyze this dilemma through an analytical-synthetic methodology, combining the monitoring of historical transformations with the interpretation of geopolitical repercussions, while focusing on the crisis of the Ethiopian Renaissance Dam as a model for the shift in conflict dynamics.

The study proceeded by analyzing secondary data available in academic books, scientific theses, and peer-reviewed journals, with particular emphasis on the period spanning from 2011 to 2020 - the era that witnessed the most radical transformations in the nature of interactions among the basin states. The study revealed that the water conflict in the Nile Basin has transcended being merely a technical dispute over water quota distribution, evolving into a complex geopolitical issue where internal and external factors intertwine. On one hand, the legal framework governing water resource management suffers from erosion, with increasing demands to reconsider historical agreements. On the other hand, regional power balances are undergoing noticeable transformation in favor of upstream states, while international and regional powers intervene to further complicate the scene. In confronting these challenges, the study presents a set of recommendations, foremost among them being the development of a unified Arab strategy for managing the water file, enhancing regional cooperation in sustainable development projects, and establishing an early warning system for hydrological and climatic changes. The study also emphasizes the importance of activating international legal mechanisms and raising community awareness about the significance of the water issue. In conclusion, this study affirms that the optimal solution to this crisis lies not in the logic of conflict and confrontation, but in adopting a cooperative model based on the principle of mutual benefit, while developing effective institutional mechanisms capable of achieving sustainable management of the basin's resources. This approach ensures the rights of future generations and achieves stability and prosperity for all.

Keywords: Geopolitics, Water blackmail, Nile Basin, Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), Hydropolitics, Water security, International relations, Ethiopia, Egypt, Diplomacy.

المخلص:

تعد أزمة المياه في حوض النيل واحدة من أعقد التحديات الاستراتيجية التي تواجهها دول الحوض، حيث تتحول المياه من مجرد مورد طبيعي إلى قضية وجودية تمس صميم الأمن القومي للدول المعنية، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل هذه الإشكالية من خلال منهجية تحليلية تركيبية، تجمع بين رصد التحولات التاريخية وقراءة التفاعلات الجيوسياسية، مع التركيز على أزمة

سد النهضة الإثيوبي كنموذج للتحول في ديناميكيات الصراع، وانطلقت الدراسة من تحليل البيانات الثانوية المتاحة في الكتب الأكاديمية والرسائل العلمية والمجلات المحكمة، مع تركيز خاص على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وهي الفترة التي شهدت التحولات الأكثر جذرية في طبيعة التفاعلات بين دول الحوض، وكشفت الدراسة أن الصراع المائي في حوض النيل قد تجاوز كونه مجرد نزاع تقني حول توزيع الحصص المائية، ليتحول إلى قضية جيوسياسية معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، فمن ناحية، يُعاني الإطار القانوني المنظم لإدارة الموارد المائية من حالة من التآكل، مع تزايد المطالبات بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية، ومن ناحية أخرى، تشهد موازين القوى الإقليمية تحولاً ملحوظاً لصالح دول المنبع، فيما تتدخل قوى دولية وإقليمية لتعقيد المشهد أكثر فأكثر، وفي مواجهة هذه التحديات، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات، يأتي في مقدمتها تطوير استراتيجية عربية موحدة لإدارة الملف المائي، وتعزيز التعاون الإقليمي في مشاريع التنمية المستدامة، وبناء نظام إنذار مبكر للتغيرات المائية والمناخية، كما تؤكد الدراسة على أهمية تفعيل الآليات القانونية الدولية، وتنمية الوعي المجتمعي بأهمية القضية المائية، وختاماً، فإن هذه الدراسة تؤكد أن الحل الأمثل لهذه الأزمة لا يكمن في منطق الصراع والمواجهة، بل في تبني نموذج تعاوني قائم على مبدأ المنفعة المتبادلة، مع تطوير آليات مؤسسية فاعلة قادرة على تحقيق إدارة مستدامة لموارد الحوض، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحقق الاستقرار والازدهار للجميع.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيكا، الابتزاز المائي، حوض النيل، سد النهضة، الهيدروبوليتيكس، الأمن المائي، العلاقات الدولية، إثيوبيا، مصر، الدبلوماسية.

المقدمة

تمتعت العلاقات الهيدروبوليتيكية بين دول حوض النيل بدرجة ملحوظة من الاستقرار، استندت في جوهرها إلى إطار قانوني تاريخي تمثل في جملة من الاتفاقيات الدولية والثنائية التي نظمت توزيع الحصص المائية، ومع ذلك، لم يكن هذا المشهد خالياً من بؤر التوتر، التي برزت بشكل حاد في العقود الأخيرة مع تصاعد المطالب بإعادة النظر في هذا الإطار القانوني، وتُعد إثيوبيا، بوصفها مصدراً لما يقارب 85% من إيراد النهر، العامل الجيوبوليتيكي الأكثر إثارة للقلق، لا سيما لدولتي المصب، مصر والسودان، وهذا الواقع يؤكد صحة المقولات الاستشرافية التي تُصنف الصراعات المائية كإحدى أبرز التهديدات للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين، انطلاقاً من الطبيعة الحيوية للماء كأحد المقومات الأساسية للوجود والتنمية. في هذا السياق، تسعى مصر إلى التمسك بحقوقها التاريخية في مياه النهر، والتي تُشكل شريان حياتها القومي، وقد تصاعد مستوى القلق المصري بشكل ملحوظ مع تبني دول المنبع، وعلى رأسها إثيوبيا، سياسات تنمية طموحة، وتتمثل هذه السياسات في إنشاء مشاريع سدود عملاقة، أبرزها "سد النهضة الإثيوبي الكبير"، وإقامة منشآت للري وتوليد الطاقة على الروافد المغذية للنيل، هذه المشاريع، رغم مشروعيتها التنموية، تحمل في طياتها تهديدات وجودية لدول المصب، حيث يُحتمل أن تؤدي إلى تخفيض كبير في الحصة المائية لمصر والسودان، وتعرض الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي فيهما للخطر، ولم يعد التحدي مقتصرًا على إثيوبيا فحسب، بل امتد ليشمل ظاهرة "تمرد المنبع" الجماعي، حيث بدأت دول أخرى مثل أوغندا ورواندا وكينيا والكونغو الديمقراطية، في التعبير عن رغبتها في الخروج من الإطار القانوني القائم، وتستند هذه الدول في موقفها إلى حجة رئيسية مفادها أن الاتفاقيات الحالية، وأبرزها اتفاقية 1929 و1959، وُقعت في ظل حقبة الاستعمار، وبالتالي فهي لا تلزم الدول المستقلة، وهو ما يتعارض مع الموقف المصري الذي يؤكد على قدسية هذه الاتفاقيات واستمرار سريانها، كرد فعل على هذه التحديات المتصاعدة، تتبنى مصر استراتيجية دبلوماسية تقوم على تحويل بؤر الصراع إلى دوائر للتعاون، فهي لا تقتصر على الدفاع عن الوضع القائم فحسب، بل تطرح بشكل متكرر نموذجاً تعاونياً بديلاً، يدعو إلى إنشاء مشاريع تنموية مشتركة بين دول الحوض، يهدف هذا النهج إلى تحقيق منفعة جماعية، حيث يمكن أن تؤدي إدارة الموارد المائية بشكل تعاوني إلى تحقيق أقصى استفادة للجميع، مع تجنب السيناريو الكارثي المتمثل في صراع مائي مفتوح تُدفع ثمنه جميع الأطراف.

أهداف الدراسة

تُسلط هذه الدراسة الضوء على جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تنطلق من الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الدولية والجيوبوليتيكا، لتعميق الفهم العلمي لإشكالية المياه في حوض النيل.

أولاً: تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل جيوسياسي متعمق لمنطقة حوض النيل، لا يقتصر على مجرد وصفها الجغرافي، بل يبرز أبعادها الاستراتيجية كفضاء حيوي للتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تمثله من ثقل ديموغرافي وزراعي وطاقي في الإقليم.

ثانياً: تعمل الدراسة على تفكيك مفهوم الأمن المائي وتحليل مقوماته، من خلال رصد المحددات الرئيسية التي تحكمه، سواء كانت طبيعية أو قانونية أو سياسية أو تقنية، وربط ذلك بشكل عضوي بمفهوم الأمن القومي الشامل، حيث تُظهر كيف يشكل الماء عصب الأمن الغذائي والطاقي والاجتماعي، وبالتالي حجر الأساس للاستقرار الوطني والسيادة.

ثالثاً: تتناول الدراسة الدور الحاسم للمياه كمتغير مستقل مؤثر في تشكيل طبيعة العلاقات البينية بين دول الحوض، وتحلل كيفية تحولها من عامل محفز للتعاون إلى عنصر محرك للتوتر والتنافس، وذلك في إطار نظري يجمع بين مدرستي الواقعية السياسية والاعتماد المتبادل.

رابعاً: تسعى إلى تشخيص الجذور العميقة والدوافع الهيكلية للصراع المائي في الحوض، وذلك من خلال تحليل التفاعل المعقد بين مجموعة من المحددات، تشمل: التوزيع الجغرافي غير المتوازن للموارد، الإرث التاريخي للاتفاقيات، التباين في القدرات التنموية والاحتياجات المائية، وتأثير التحالفات الإقليمية والدولية في معادلة القوى.

أخيراً وليس آخراً، تقدم الدراسة استشرافاً استراتيجياً للمستقبل من خلال بناء سيناريوهات متعددة لمآل الأمن المائي في الحوض، تتراوح بين سيناريو التعاون الإقليمي الذي يحقق المنفعة للجميع، وسيناريو التصعيد والتنافس الأحادي الذي يهدد الاستقرار، وسيناريو الجمود واستمرار حالة عدم اليقين، وذلك بهدف تقديم رؤية تحليلية تساعد صانع القرار على استشراف التحديات والفرص المحتملة.

مشكلة الدراسة

في ضوء الأهمية الجيوستراتيجية البالغة لحوض النيل، وتصاعد حدة التنافس الإقليمي والدولي على موارده المائية، برزت إشكالية إدارة الموارد المائية المشتركة كحقل خصب للبحث الأكاديمي وكمحور رئيسي في استراتيجيات الدول، فالتعارض الجوهرى بين محدودية الموارد المائية من جهة، والتطلعات التنموية المتزايدة لدول الحوض من جهة أخرى، يضع العلاقات الدولية في المنطقة على مفترق طرق حاسم؛ حيث تتراوح بين التعاون لتحقيق المنفعة المشتركة، والتصعيد الذي يهدد الاستقرار الإقليمي.

وعليه، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الجوهرى التالي:

■ إلى أي مدى تمثل ندرة الموارد المائية في الأنهار الدولية المشتركة دافعاً محورياً لتفجر الصراعات بين الدول المتشاطئة، وكيف يمكن لنفس العامل أن يشكل حافزاً للتعاون الإقليمي؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، تنتظم الدراسة حول مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمحور حول:

- ما الأبعاد الجيوبوليتيكية والاستراتيجية المؤثرة في تشكيل ديناميكيات التفاعل بين دول حوض النيل؟
- كيف تؤثر إدارة المورد المائي المشترك في طبيعة العلاقات البينية بين دول الحوض، وتعيد تشكيل تحالفاتها ومصالحها؟
- ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتفاعلات الإقليمية في الحوض، وما مدى احتمالية تطورها نحو نماذج تعاونية تكاملية أو صراعية تنافسية؟

فرضية الدراسة

تشكل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة المحور النظري الذي تدور حوله عملية التحليل والاستقصاء، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- كلما زادت درجة محدودية الموارد المائية في حوض نهر دولي معين زاد احتمال الصراع الدولي حول المياه بين دول هذا الحوض وخاصة في غياب التعاون فيما بينها .

منهجية الدراسة

أستخدم في الدراسة بالنظر إلى طبيعة الموضوع منهج دراسة الحالة ويهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة كانت سواء فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً كما أستخدم المنهج الوصفي التحليلي وهو أكثر المناهج العلمية شيوعاً بغية معرفة كل حيثيات وجوانب موضوع الدراسة، يتم تطبيق هذا المنهج ليُجعل من "حوض نهر النيل" مختبراً طبيعياً لاختبار الفرضيات والنظريات المتعلقة بإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، فهو لا يقتصر على واقع الحوض كمجرد مثال توضيحي، بل يغوص في تعقيداته لاستخلاص الدروس الكيفية، حيث يتيح تتبع المسار التاريخي للتطورات، وتحليل استراتيجيات الأطراف الفاعلة الرئيسية (مصر، السودان، إثيوبيا، وغيرها)، وفهم كيفية تفاعل العوامل الداخلية لكل دولة مع الديناميكيات الإقليمية، من خلال هذه العدسة التحليلية، تسعى الدراسة إلى كشف النقاب عن الآليات الخفية التي تحوّل "الندرة" إلى "صراع"، أو تحفز "التبعية المتبادلة" نحو "تعاون".

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في حوض نهر النيل، وهو أحد أكبر الأحواض النهرية في العالم بمساحة تصل إلى حوالي 3.4 مليون كيلومتر مربع، وتركز الدراسة على تحليل التفاعلات الجيوسياسية بين الدول الإحدى عشرة المشاطئة للحوض، مع إيلاء اهتمام خاص بالدول ذات الأدوار المحورية في معادلة الصراع والتعاون، وهي: مصر، السودان، وإثيوبيا، نظراً لموقعها كأطراف رئيسية في نزاع سد النهضة وتأثيرها المباشر على الأمن المائي الإقليمي.

- **الحدود الزمنية:** تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2011م، الذي شهد الإعلان الرسمي عن مشروع سد النهضة الإثيوبي (المعروف أيضاً باسم "سد الألفية الكبير") ووضع حجر الأساس له في 2 أبريل 2011م، كحدث مؤسس لمرحلة جديدة من التوتر في العلاقات الإقليمية، وتنتهي الدراسة في يوليو 2020م، وهو التاريخ الذي يمثل منعطفاً حاسماً بإعلان إثيوبيا البدء في الملء الأول لخزان السد، مما أثار أزمة سياسية وقانونية غير مسبوقة بين إثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى.

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل الجوانب الجيوسياسية والقانونية لإشكالية سد النهضة، مع تتبع تطور مواقف الأطراف الرئيسية واستراتيجياتها، دون الخوض بشكل مفصل في الجوانب الفنية والهندسية للسد، إلا بالقدر الذي يخدم التحليل السياسي والاستراتيجي للأزمة.

الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة نسيجاً معرفياً مترابطاً، يُقدّم رؤى متعددة الزوايا لإشكالية الصراع والتعاون في حوض النيل، ويمكن تحليل مساهماتها على النحو التالي:

■ الأسس الهيكلية للنزاع:

تكمن قيمة دراسة محمد سالمان طابع (2007) في تشخيصها للجذور الهيكلية الداخلية للصراع، حيث أرجعت الظاهرة إلى ثلاث ركائز: الندرة المادية للموارد، الفراغ القانوني الناجم عن غياب إطار شامل، وعدم الاستقرار السياسي الداخلي لدول الحوض، هذه المحددات تشكل الإطار البنيوي الثابت الذي تُجرى عليه التفاعلات اللاحقة.

■ تعقيد المشهد بالعوامل الخارجية والإقليمية:

تقدّم دراسة ليلى العجال (2017-2018) بعداً جيوسياسياً حاسماً من خلال تسليط الضوء على الدور الإسرائيلي كعامل خارجي فاعل، مما ينقل التحليل من المستوى الثنائي (دول الحوض) إلى مستوى النظام الإقليمي الأوسع، كما تؤكد الدراسة على استمرار "الإشكالية القانونية" التي أشارت إليها دراسة طابع، مؤكدة أن غياب الاتفاقية الشاملة يظل العائق الأبرز أمام أي حل دائم.

■ التركيز على الأزمة الراهنة وانزياح موازين القوى:

مع ظهور أزمة سد النهضة، انتقل التركيز البحثي من الصراع العام إلى الأزمة المحددة، دراسة زكي البحيري (2016) ودراسة أحمد نواره وعلام مختار (2017-2018) تمثلان هذا التحول، حيث حذرت الدراسة الأولى من مخاطر المشاريع الأحادية، بينما قدّمت الثانية تحليلاً كميّاً مقلّفاً حول تأثير السد على

حصة الفرد في مصر والسودان، مما ينقل التهديد من المستوى السياسي إلى مستوى الأمن الإنساني المباشر، كلا الدراستين تتفقان على أن الحل الأمثل يكمن في النموذج التعاوني للتنمية المشتركة.

■ الأبعاد القانونية والدعوة إلى التأطير:

تمثل دراسة مساعد عبد العاطي شتيوي (2016) رداً أكاديمياً على الفراغ القانوني الذي أشارت إليه الدراسات السابقة، فهي لا تكتفي بوصف الإشكالية، بل تقدم أدواتها الحلية عبر تطبيق مبادئ القانون الدولي (كالمسؤولية عن عدم التسبب بالأضرار الجسيمة، والتعاون، والاستخدام المنصف والمعقول) على حالة سد النهضة، سعياً لتأطير النزاع وتحجيمه بواسطة القانون.

■ الجذور التاريخية واستمرارية التحدي:

تكمل دراسة أحمد السيد النجار (2010) هذه الصورة من خلال إرجاع القضية إلى جذورها التاريخية والجغرافية العميقة، إنها تذكرنا بأن "القدر الجغرافي" لمصر جعل أمنها المائي رهيناً بالخارج، وأن "الجهد البشري" التاريخي في إدارة النهر يواجه الآن اختباره الأصعب مع تصاعد مطالب دول المنبع، مما يضع التحدي في سياقه الحضاري الطويل.

ما يميز الدراسة الحالية عن الأدبيات السابقة

تعد الدراسة الحالية حلقة في سلسلة التراكم المعرفي حول الصراع المائي في حوض النيل، حيث تلتقي مع الدراسات السابقة في التأكيد على المحددات الهيكلية للنزاع كالندرة المائية وغياب الإطار القانوني الملزم، وتعقيد المشهد الجيوسياسي بتأثير القوى الإقليمية، غير أن هذه الدراسة تنفرد بإسهامين رئيسيين: أولاً: تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط العوامل الهيدروبوليتيكية والتحول الجيوسياسية والأطر القانونية في إطار واحد.

ثانياً: بناء سيناريوهات مستقبلية مرتكزة على تحليل ديناميكي للمسار التفاوضي، متجاوزة الوصف الساكن إلى الاستشراف الاستراتيجي، كما تسد الدراسة فجوة زمنية حرجة بتغطيتها لمرحلة الملء الأحادي لسد النهضة (2011-2024).

وبهذا، لا تكتفي الدراسة بتأكيد النتائج السابقة، بل تقدم إضافة نوعية تعمق الفهم الاستراتيجي للأزمة وتفتح آفاقاً جديدة للبحث في تداخل العوامل التقنية والسياسية والقانونية التي تشكل مصير المياه في الحوض.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض النيل

المطلب الأول: التعريف بمنطقة حوض النيل وأهميتها

يُمثل حوض نهر النيل أحد أكبر الأنظمة النهرية في العالم، والأضخم على الإطلاق في القارة الأفريقية، حيث يُقدَّر طوله بنحو 6671 كيلومتراً، مما يجعله الأطول عالمياً، وتتقاسم مياهه إحدى عشرة دولة، تُعتبر أوغندا منها منبع النيل الأبيض، وإثيوبيا منبع النيل الأزرق، بينما تلعب السودان دوراً محورياً كملتقى للنهرين، وتظل مصر المحطة النهائية حيث يصب النهر في البحر المتوسط مُشكِّلاً دلتا هي الأكثر شهرة على مستوى العالم.

■ التقسيم الجغرافي لحوض النيل

● النيل الاستوائي

ينبع من بحيرة فكتوريا الواقعة على هضبة البحيرات، التي تتقاسم مياهها أوغندا وتنزانيا، ويتجه شمالاً ليجتمع مياه بحيرتي إدوارد وألبرت، ثم يدخل جنوب السودان تحت اسم "بحر الجبل".

● النيل السوداني

بعد دخوله الأراضي السودانية، يتلقى النهر روافد حيوية مثل نهر السوبات القادم من هضبة الحبشة، وبحري العرب والغزال، ليتحول إلى ما يُعرف بالنيل الأبيض، ثم يلتقي برافده الرئيسي، النيل الأزرق، في العاصمة الخرطوم.

● النيل الإثيوبي

يبدأ هذا القسم من الخرطوم متجهاً شمالاً عبر صحراء النوبة، حيث يلتقي بنهر عطبرة، الذي ينبع بدوره من الهضبة الإثيوبية، قبل أن يعبر إلى الأراضي المصرية.

● النيل المصري

يدخل النهر مصر من جنوب أسوان، ويسير شمالاً حتى ينقسم إلى فرعي رشيد ودمياط، مُشكِّلاً دلتا النيل الخصبة قبل مصبه في البحر المتوسط (القبلا، 1428هـ، ص: 197-198).

■ مصادر الإيراد المائي

تُعد الهضبة الإثيوبية المصدر الرئيسي لمياه النيل، حيث تُسهم بنحو 85% من إجمالي الإيراد، من خلال ثلاثة أنهار رئيسية هي: السوبات، والنيل الأزرق، وعطبرة، ويُقدَّر متوسط التصريف السنوي للنيل الأزرق عند أسوان بحوالي 48 مليار متر مكعب، بينما يبلغ إيراد نهر عطبرة 12 مليار متر مكعب، أما المصدر الثانوي فيتمثل في حوض بحر الغزال بالسودان، الذي يُقدَّر إيراده بحوالي 15 مليار متر مكعب سنوياً (المصري، 1994، ص: 34).

■ الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية

تكمن أهمية النيل في كونه نهراً دولياً يخضع لإطار قانوني معقد، حيث لا تملك أي دولة سيادة مطلقة على مجراه، بل تلتزم بمبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول" الذي يراعي مصالح جميع الدول المتشاطئة، وقد ازدادت حدة التنافس على المياه في العقود الأخيرة مع تزايد الضغوط التنموية والسكانية، مما جعل النيل محوراً للعلاقات الإقليمية بين دول الحوض. (بهركان، 2020)

ولعل الاقتراح المصري في أربعينيات القرن الماضي بإنشاء "دولة حوض النيل الكبرى" يوضح عمق الارتباط الاستراتيجي بين مصر والنيل، الذي ظل عبر التاريخ عصب حياتها وحضارتها، ومحدداً رئيسياً لسياستها الخارجية تجاه دول القارة الأفريقية. (المصري، 1994، ص: 35).

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي

يُمثل الأمن المائي نقطة ارتكاز حيوية في هندسة الأمن القومي للدول، لم تعد تُقاس قوة الدولة فقط بقدراتها العسكرية التقليدية، بل بمدى ضمانها لتوافر الموارد الحيوية، وفي مُقدِّمتها المياه، فالمياه لم تعد مجرد عنصر طبيعي، بل أصبحت سلاحاً استراتيجياً ومصدراً للقوة الناعمة، وغياب الأمن المائي يُهدِّد البنى الاقتصادية والاجتماعية للدول، ويجعلها عرضة لأشكال جديدة من التهديدات غير التقليدية.

يتجسّد جوهر الأمن المائي في تحقيق حالة من التوازن الديناميكي بين موارد الدولة المائية واحتياجاتها التنموية، وهو توازن هش يتأثر بعوامل المناخ والنمو السكاني والسياسات التنموية، ويمكن تشخيص هذا التوازن من خلال ثلاث حالات محورية: التوازن المائي حيث تتكافأ الموارد مع الاحتياجات، والوفرة المائية التي تتيح فائضاً يُمكن توظيفه في مشاريع تنموية طموحة، والعجز المائي الذي يُشكّل ناقوس خطر يهدد الاستقرار. (البحيري، 2016، ص: 40)

وتتبنى مرتكزات الأمن المائي على ثلاثة أسس جوهرية: فهو أولاً مقوم من مقومات التنمية، فلا زراعة ولا صناعة ولا حياة حضرية مستقرة بغير ماء، وهو ثانياً سلعة اقتصادية تحكمها قواعد العرض والطلب، وتستدعي ترشيحاً في الاستهلاك وكفاءة في الإدارة، وهو ثالثاً قضية جيوسياسية، حيث تتحول المياه إلى مصدر للتوتر أو التعاون بين الدول، خاصة في الأحواض النهرية المشتركة.

وتُظهر المؤشرات الكمية عمق التحدي، فحين ينخفض نصيب الفرد below the poverty line (1000 م³ سنوياً) تدخل الدولة في منطقة الخطر، وإذا وصل إلى 500 م³ فإنها تدخل في مرحلة الندرة المائية الحرجة، وهو واقع تعيشه العديد من دول المنطقة.

وتتعمق العلاقة التبادلية بين الأمن المائي والأمن القومي من خلال أربعة أبعاد رئيسية: الأمن الغذائي المرتبط بتوفر مياه الري، والأمن الصحي المرتبط بنظافة مياه الشرب، والأمن الاجتماعي المهدد بنزاعات التوزيع، والأمن الإقليمي المتأثر بصراعات الأحواض المشتركة. (بركات، 2006، ص: 23)

وبهذا، لم يعد الأمن المائي مجرد مفهوم تقني، بل أصبح رافعة للسيادة الوطنية واختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على حماية مقومات بقائها، فالدولة التي لا تستطيع تأمين حاجتها من المياه، لا يمكنها الحفاظ على أمنها القومي الشامل. (طابع، 2007).

أولاً: المحددات الجوهرية للأمن المائي وارتباطه العضوي بالأمن القومي
يُمثل الأمن المائي نظاماً معقداً تتشابك فيه العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية، حيث تُشكل هذه المحددات في مجموعها البنية التحتية لضمان الحق في المياه كحق إنساني أساسي.

المحددات الأساسية للأمن المائي

■ المحدد السياسي: حوكمة المياه والإطار التمكيني

يتجاوز البعد السياسي مجرد توفير المياه إلى خلق بيئة تمكينية قائمة على الشفافية والمشاركة والمساءلة، فالنظام السياسي القائم على الديمقراطية وسيادة القانون يُعد ركيزة أساسية لتحقيق العدالة في توزيع الموارد المائية، وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية دون تمييز، وتكمن أهمية هذا المحدد في كونه الإطار الحاكم لعمليات صنع القرار وتخصيص الموارد. (رفيق، 2020)

■ المحدد الاقتصادي: الاستدامة والرفاهية

يرتبط الأمن المائي عضوياً بالتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يُسهم النمو الاقتصادي في خفض معدلات الفقر وزيادة القدرة على تمويل مشاريع البنية التحتية للمياه، كما أن تبني سياسات مالية ونقدية رشيدة يُعزز كفاءة استخدام المياه ويدعم برامج الابتكار التكنولوجي في إدارة الموارد المائية. (نواره، ومختار، 2018، ص:30)

■ المحدد البيئي: التوازن والاستدامة. (نواره، ومختار، 2018، ص:30)

يُشكل البعد البيئي الإطار الطبيعي للأمن المائي، حيث يضمن الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستدامة الموارد المائية، وتكمن أهمية هذا المحدد في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية البشرية والحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يُسهم في ضمان استمرارية تدفق الخدمات البيئية.

ثانياً: التداخل العضوي بين الأمن المائي والأمن القومي

يتجاوز مفهوم الأمن القومي في بعده المعاصر الحماية من التهديدات العسكرية التقليدية ليشمل حماية المصالح الحيوية للدولة في مختلف المجالات، ويرتبط الأمن المائي بالأمن القومي من خلال ثلاثة محاور رئيسية (القوصي، 2013).

■ البقاء والوجود الوطني

يُعد تدفق المياه واستقراره شرطاً أساسياً لاستمرارية الحياة والوجود الوطني، ففي حالة مصر، يمثل النيل شريان الحياة، وأي تهديد للتدفق الطبيعي لمياهه يُشكل تهديداً وجودياً للدولة والمجتمع. (كشك، 2006، ص:16-17)

■ الرفاهية والتنمية الاقتصادية

يرتبط تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالقدرة على توفير المياه للقطاعات الحيوية، خاصة الزراعة والطاقة، فالأمن الغذائي والطاقي يعتمدان بشكل جوهري على توفر الموارد المائية الكافية والمستقرة.

■ الاستقلالية وحرية القرار

يؤثر الأمن المائي مباشرة على قدرة الدولة في الحفاظ على سيادتها وحرية قرارها السياسي، فالدول التي تعاني من ضغوط مائية تكون أكثر عرضة للضغوط الخارجية والتدخل في شؤونها الداخلية. وتؤكد التحليلات المعاصرة على حقيقة مفادها أن الأمن العسكري لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الأمن الاقتصادي، وأن الأمن الاقتصادي بدوره يعتمد على الأمن الغذائي، بينما يظل الأمن المائي هو العصب الأساسي الذي يربط هذه الحلقات جميعاً، فالدولة التي لا تملك سيادتها المائية لا يمكنها الحفاظ على استقلالها السياسي أو تحقيق تنميتها الاقتصادية. (البنداري، 2018، ص:52)

المطلب الثالث: مبدأ التعاون في مجال الأنهار الدولية المشتركة

يُعد مبدأ التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية المشتركة تجسيدا للرؤية الاستراتيجية التي تدرك أن المياه ليست مجرد مورد اقتصادي، بل هي نسيج من العلاقات الجيوسياسية المعقدة التي تتطلب حوكمة متعددة الأطراف، فالتعاون هنا ليس خياراً مثالياً فحسب، بل هو ضرورة وجودية في ظل ندرة الموارد وتزايد الضغوط السكانية والمناخية. (عابد، 2020)

لقد تطور هذا المبدأ عبر سلسلة من الأطر الدولية التي حاولت صياغة توافق عالمي، بدءاً من إعلان ستوكهولم (1972) مروراً بقواعد هلسنكي، ووصولاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية (1997). هذه الأطر جميعها تؤكد على حقيقة جوهرية مفادها: إن إدارة المياه العابرة للحدود هي اختبار حقيقي لفعالية النظام الدولي وقدرته على تحويل الصراع المحتمل إلى شراكة منتجة، غير أن التطبيق العملي يكشف عن فجوة بين الطموحات النظرية والواقع الجيوسياسي، فالقواعد القانونية الدولية، رغم سموها الأخلاقي، تفتقر غالباً إلى الآليات الإلزامية الفعالة، مما يفسح المجال لتفاوت موازين القوى بين الدول، وهذا ما تؤكد التجربة في حوض النيل، حيث تتصاعد التوترات نتيجة لغياب اتفاقية شاملة تلبي طموحات جميع الأطراف، مع احترام الحقوق التاريخية والمصالح الحيوية. (حسن، 2008، ص: 9)

في هذا السياق، يبرز عنصر "حسن النية" كمعيار حاسم لنجاح أي تعاون إقليمي، فبدون هذه الروح، تتحول النصوص القانونية إلى أدوات للمناورة تخدم الأقوى، لا أدوات للعدالة تخدم الجميع، كما أن مبدأ تبادل المعلومات يتحول من كونه التزاماً قانونياً إلى استثمار استراتيجي في بناء الثقة، وهي السلعة الأكثر ندرة في العلاقات الدولية، إن التعاون الفعال في مجال الأنهار الدولية لا يعني التخلي عن المصالح الوطنية، بل إدراك أن هذه المصالح أصبحت متشابكة بشكل لا يسمح بالحلول الأحادية، فالأمن المائي لم يعد مسألة سيادية بحتة، بل أصبح مسؤولية مشتركة تتطلب حكمة في إدارة التناقضات، وإبداعاً في صياغة الحلول، وصبراً في بناء الجسور، فالتحدي الحقيقي ليس في صياغة النصوص القانونية، بل في خلق الإرادة السياسية اللازمة لتحويلها إلى واقع ملموس، حيث تصبح المياه جسراً للتعاون بدلاً من أن تكون ساحة للصراع. (حسن، 2008، ص: 9)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية بين دول حوض النيل

المطلب الأول: الصراع الدولي المائي حول شرط الإخطار المسبق في الأحواض المشتركة

تشكل قواعد القانون الدولي للمياه إطاراً قانونياً راسخاً نشأ وتطور عبر قرون من الممارسات العرفية للدول النهرية، بهدف تنظيم العلاقات بين دول الحوض الواحد وضمان استخدام عادل ومستدام للموارد المائية المشتركة، ويعد مبدأ "عدم الإضرار" و"الإخطار المسبق" من الركائز الأساسية التي تحكم هذه العلاقات. (يوسف، 2016، ص: 171).

أولاً: مبدأ عدم الإضرار

يعرف الضرر في القانون الدولي بأنه "مساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي"، ويتحقق هذا الضرر عندما تؤدي إجراءات دولة مشاطئة إلى إنقاص حصة دولة أخرى من المياه أو التأثير على نوعيتها أو كميتها، وقد تبنى البنك الدولي هذا المبدأ كشرط أساسي لتمويل المشاريع المائية، حيث يشترط على الدول الراغبة في إنشاء سدود أو مشاريع مائية تقديم كافة المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم الآثار المحتملة على الدول الأخرى. (الشيخ، 2016، ص: 31).

ثانياً: مبدأ الإخطار المسبق. (كشك، 2006، ص: 19-21)

يمثل الإخطار المسبق الآلية العملية لتطبيق مبدأ التعاون بين دول الحوض، حيث يوجب على الدولة التي تخطط لمشروع مائي أن تقوم بإخطار الدول الأخرى مقدماً، وتقديم كافة البيانات الفنية اللازمة، وهذا الإجراء يهدف إلى:

- منع إلحاق الضرر بمصالح الدول المشاطئة.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للمشروع المائي.
- إتاحة الفرصة للدول المتأثرة لدراسة المشروع وتقييم آثاره.

- التحديات العملية في التطبيق (زناتي، 1998، ص: 121-122)

رغم الإجماع النظري على هذه المبادئ، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات جسيمة، حيث، غالباً ما تضع الاتفاقيات الدولية معايير عالية لإثبات الضرر، وتتفاوت تفسيرات "الضرر الجسيم" بين الدول، وتغلب الاعتبارات السياسية والجيوسياسية على الاعتبارات القانونية في كثير من الأحيان، ويظل مبدأ عدم

الإضرار والإخطار المسبق من المبادئ الأصلية في القانون الدولي للمياه، وقد أكدت الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، غير أن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي تظل تشكل تحدياً أمام تحقيق التعاون الفعال في أحواض الأنهار الدولية، مما يستدعي تطوير آليات أكثر فعالية لتحويل هذه المبادئ إلى واقع ملموس في علاقات دول الحوض.

المطلب الثاني: منطلقات الصراع الدولي على المياه

تتعدى إشكالية الصراع على المياه الإطار الجغرافي والمناخي لتشمل أبعاداً جيوبوليتيكية واجتماعية وسياسية متشابكة:

أولاً: المنطلقات الجيوبوليتيكية

تتبلور الرؤية الجيوبوليتيكية حول مفهومي "المجال الحيوي" و"الهيمنة المائية"، حيث تسعى الدول للتوسع الجغرافي لضمان أمنها القومي، وتُعد السيطرة على الموارد المائية ركيزة أساسية في هذه الاستراتيجية، خاصة مع اعتبار المياه ثروة استراتيجية تُمكن الدولة من توسيع نطاق نفوذها الإقليمي (التميمي، 2008، ص: 154).

ثانياً: المنطلقات الاجتماعية والثقافية

تمتلك المياه أبعاداً رمزية ودينية عميقة في العديد من المجتمعات، حيث تُعد بعض الأنهار مقدسة أو مرتبطة بالهوية الوطنية، هذا التداخل بين القيمة المادية والرمزية للمياه يضيف طابعاً خاصاً على النزاعات المائية، ويجعل من إدارة المياه قضية ذات حساسية مجتمعية عالية. (سري الدين، 1998، ص: 14)

ثالثاً: المنطلقات السياسية

تتحول المياه إلى أداة ضغط سياسي بين الدول، حيث تستخدمها دول المنبع كورقة تفاوضية ضد دول المصب، كما أن عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود المائية الطبيعية يُؤلد نزاعات مستمرة حول تقاسم الموارد، خاصة في المناطق التي خلفت فيها الترتيبات الاستعمارية واقعاً جغرافياً وسياسياً معقداً. (سعيد، 1998، ص: 25).

المطلب الثالث: أثر المياه على العلاقات البينية بين دول حوض النيل

تشكل المياه محور العلاقات بين دول حوض النيل، حيث تتأثر هذه العلاقات بعوامل تاريخية وسياسية وقانونية متداخلة (الهزايمة، 2005، ص: 93)

■ الإطار القانوني والتاريخي

ترتكز العلاقات المائية في الحوض على اتفاقيات تاريخية أبرزها اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، التي حددت حصص المياه وأقرت مبدأ "الحق المكتسب"، إلا أن هذه الاتفاقيات أصبحت موضع تساؤل من قبل بعض دول المنبع التي تعتبرها إرثاً استعمارياً. (العجال، 2017، ص: 81)

■ التفاعلات السياسية الراهنة

- تشهد العلاقات بين دول الحوض تقلبات بين التعاون والصراع، حيث تتباين المواقف بين:
- التمسك بالاتفاقيات التاريخية من قبل دول المصب
- المطالبة بإعادة توزيع الحصص من قبل دول المنبع
- استخدام المياه كأداة ضغط سياسي في الصراعات الإقليمية
- آفاق التعاون الإقليمي (عبد الوهاب، 2006، ص: 179)

تمثل "مبادرة حوض النيل" محاولة لتحويل الصراع إلى تعاون، من خلال إطار مؤسسي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والتوزيع العادل للموارد، غير أن فعالية هذه المبادرة تبقى رهينة بالإرادة السياسية للدول الأعضاء وتوازنات القوى الإقليمية.

وتبقى إدارة الموارد المائية في حوض النيل اختياراً حقيقياً لفعالية النظام الإقليمي، حيث تتفاعل العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية في تشكيل مستقبل التعاون والصراع في المنطقة.

المبحث الثالث: محددات الصراع المائي في حوض النيل

تشكل ديناميكيات الصراع المائي في حوض النيل نظاماً معقداً من التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث تخلق البيئة الإقليمية والدولية إطاراً تتصاعد فيه حدة التوترات، وينبع هذا الصراع من تداخل ثلاث ركائز أساسية: العوامل الهيدرو-جيولوجية المتمثلة في ندرة الموارد، والإطار القانوني الهش الغائب عن الشمولية، وتأثير القوى الخارجية التي تستثمر في تعقيد المشهد. (فانتا، 2007، ص: 148-149)

المطلب الأول: سد النهضة - تحولات جيوسياسية في موازين القوة

يمثل الإعلان الأحادي لبناء سد النهضة في أبريل 2011 نقطة تحول استراتيجية في تاريخ العلاقات المائية بالحوض، حيث تجسد:

■ **الانزياح الجيوسياسي:** استغلال إثيوبيا للتحولات السياسية في مصر لفرض أمر واقع جديد، مستندة إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة هندسة موازين القوة الإقليمية. (سالم، 2000، ص: 107)

■ الأبعاد التقنية والاقتصادية:

- سعة تخزين تصل إلى 74 مليار م³ (ما يعادل 1.5 ضعف الإيراد السنوي للنيل الأزرق)

- طاقة إنتاجية 6000 ميغاوات بتكلفة 4.8 مليار دولار

- إسهام محتمل في زيادة النمو الاقتصادي الإثيوبي بنسبة 4%

- التناقض في الرؤى

المنظور الإثيوبي: مشروع قومي للتنمية وتحقيق الاكتفاء الطاقوي

المخاوف المصرية: تهديد وجودي للأمن المائي يرتبط بحقوق تاريخية

الموقف السوداني: تذبذب بين الاستفادة من تنظيم التدفق ومخاطر السلامة

- الإشكالية القانونية:

- يتجلى التحدي القانوني في تناقض المواقف بين:

- التمسك بالاتفاقيات التاريخية ومبدأ "الحقوق المكتسبة"

- الدعوة إلى مراجعة الترتيبات الاستعمارية وإقرار اتفاقيات جديدة (الشكري، 2012).

أضحت أزمة سد النهضة اختباراً حقيقياً لفعالية الآليات الإقليمية والدولية في إدارة النزاعات المائية، حيث تتحول المياه من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة جيوسياسية تعيد تشكيل التحالفات والموازن الإقليمية (الرشدي، 1994، ص: 166).

المطلب الثاني: دور بعض القوى الخارجية في الصراع المائي الدولي في حوض نهر النيل

تشكل القوى الخارجية عاملاً محورياً في تعقيد المشهد الجيوسياسي لحوض النيل، حيث تتحول القضية المائية من نزاع إقليمي إلى ساحة لتصارع النفوذ الدولي، فديناميات الصراع في الحوض لا تنفصل عن شبكة المصالح العالمية المتشابكة التي تسعى إلى توظيف الورقة المائية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

■ الولايات المتحدة: هندسة التوازنات الإقليمية

تنطلق الرؤية الأمريكية لمنطقة حوض النيل من إدراك عميق لأهميتها الجيوستراتيجية، حيث تمثل جسراً طبيعياً يربط شمال إفريقيا بقلب القارة، ومدخلأ حيوياً للبحيرات العظمى والقرن الإفريقي، وقد تجلّى الاهتمام الأمريكي المبكر بالقضية المائية منذ ثمانينيات القرن الماضي، عبر دراسات وتقارير استشرافية حذرت من تحول المياه إلى بؤرة للتوتر الإقليمي، وتنبئ واشنطن إستراتيجية متعددة المستويات، تجمع بين:

- الحفاظ على المصالح الحيوية: ضمان أمن إسرائيل والسيطرة على الممرات المائية

- إدارة الأزمات: لعب دور الوسيط الانتقائي في مفاوضات سد النهضة

- توظيف الأدوات الاقتصادية: استخدام المساعدات والتمويل الدولي كوسائل ضغط

■ إسرائيل: الاستراتيجية المائية الطويلة المدى

تمتد جذور الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى بدايات القرن العشرين، متجسدة في الرؤية الصهيونية التقليدية "أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"، وقد تطورت هذه الرؤية إلى استراتيجية شاملة تعتبر المياه ركيزة للأمن القومي الإسرائيلي وأداة للضغط الجيوسياسي. (طابع، 2007، ص: 273-281)

وتتمحور الاستراتيجية الإسرائيلية حول ثلاثة محاور:

- الدعم الفني واللوجستي: تقديم الخبرات التقنية لبناء السدود وشبكات الري
 - التعاون العسكري والأمني: تزويد إثيوبيا بالأسلحة والتدريبات العسكرية
 - التغلغل السياسي: بناء تحالفات إقليمية مع دول المنبع لتحقيق اختراق استراتيجي
- ويعكس المثل الإسرائيلي "نستطيع نشر الجفاف في مصر دون حرب" العمق الاستراتيجي للرؤية الإسرائيلية، حيث تتحول المياه إلى سلاح غير تقليدي يمكن توظيفه لتحقيق أهداف سياسية بعيداً عن المواجهات العسكرية المباشرة.
- **التداعيات الجيوسياسية**

يؤدي التدخل الخارجي إلى تعقيد المشهد عبر:

- تكريس التبعية: إبقاء دول الحوض في دائرة الصراع الدولية
 - تأزيم المفاوضات: تحويل القضية الفنية إلى معضلة جيوسياسية
 - استمرار التوتر: تحويل المياه من قضية تنموية إلى ورقة صراع دولي
- وهكذا تتحول مياه النيل من مجرد مورد طبيعي إلى ساحة لتصارع القوى الدولية، حيث تتداخل المصالح وتتعقد الحلول، مما يجعل الأمن المائي لدول الحوض رهينة لموازن القوى الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الأمن المائي في حوض النيل - تحليل استراتيجي

تشكل قضية الأمن المائي في حوض النيل نموذجاً للإشكالية الاستراتيجية المعقدة، حيث تتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نسيج واحد، مما يجعل من إدارة هذا الملف اختباراً حقيقياً لحكمة السياسات الإقليمية وقدرتها على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمتطلبات الجماعية. (السماك، 2001، ص: 38).

السيناريو الأول: التعاون الإقليمي - من منطق الصفر إلى فلسفة المكاسب المشتركة

يبنى هذا السيناريو على رؤية استباقية تدرك أن التعاون ليس خياراً أخلاقياً فحسب، بل ضرورة استراتيجية في عالم تتشابك فيه المصالح وتتداخل التحديات، فالتعاون في إدارة الموارد المائية لم يعد ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح مدخلاً لإعادة بناء النسق الإقليمي على أسس جديدة. (كرفاح، 2018، ص: 99)

وتكمن القوة الدافعة لهذا السيناريو في تحويلين جوهريين: الأول، تحول مفهوم السيادة من الحماية السلبية للحدود إلى الإدارة النشطة للموارد المشتركة، والثاني، تحول دور المؤسسات الدولية من وسيط في النزاعات إلى شريك في بناء أنظمة الإدارة المتكاملة. (كرفاح، 2018، ص: 96)

ويستند هذا المسار إلى ست ركائز استراتيجية:

- تحويل المياه من سلعة نادرة إلى رأس مال استثماري مشترك
- تبني نموذج "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" كإطار مؤسسي
- بناء نظام إنذار مبكر للآزمات المائية والمناخية
- تطوير مشروعات البنية التحتية الذكية التي تخدم جميع الأطراف
- إقامة صندوق استثماري إقليمي لتمويل المشروعات المشتركة
- تبني مبدأ التخصص التكميلي في الاستخدامات المائية

السيناريو الثاني: التحكيم الدولي - البحث عن شرعية فوقية

يمثل هذا المسار تعبيراً عن تحول في الاستراتيجيات من الاعتماد على القوة الذاتية إلى البحث عن شرعية خارجية، ففي ظل تعقد موازين القوى الإقليمية، يبرز القانون الدولي كملاذ أخير لتحقيق التوازن في المعادلة التفاوضية.

ويتجاوز هذا السيناريو الجانب الإجرائي ليشمل أبعاداً استراتيجية عميقة:

- تحويل الصراع من مواجهة مباشرة إلى منازعة قانونية مؤسسية
- استخدام الآليات الدولية كأداة للضغط السياسي المتبادل
- بناء تحالفات دبلوماسية تدعم المواقف التفاوضية

- توظيف الرأي العام العالمي كورقة ضغط معنوية
غير أن هذا المسار يحمل إشكاليات منهجية عميقة، أبرزها تعدد المرجعيات القانونية وتباين تفسيراتها، واختلاف المواقف من شرعية الاتفاقيات التاريخية، وصعوبة تنفيذ القرارات الدولية في ظل غياب أترام نافذ. (الديب، 1973، ص: 390)

السيناريو الثالث: التصعيد - منطق القوة وإشكالية الحلول الأحادية

على الرغم من خطورته، يظل هذا السيناريو حاضراً في الحسابات الاستراتيجية، مستنداً إلى سوابق تاريخية وتحليلات واقعية، فتاريخ الصراعات المائية يحفل بنماذج حيث أصبحت المياه سلاحاً استراتيجياً في الصراعات الإقليمية.

ويستند هذا المسار إلى معادلة خطيرة تقوم على:

- افتراض أن القوة هي اللغة الوحيدة الفاعلة في العلاقات الدولية
- تحويل المياه من حق إنساني إلى سلعة استراتيجية
- توظيف الورقة المائية في الصراعات الجيوسياسية الأوسع
- تبني استراتيجية "خلق الأمر الواقع" كمنهج للتفاوض

تبدو المعادلة المستقبلية حبلية بالاحتمالات، حيث يتوقف المسار على تفاعل ثلاثة متغيرات حاسمة: أولاً: طبيعة التحول في بنية النظام الإقليمي، ومدى قدرته على استيعاب تصاعد قوى جديدة مع الحفاظ على التوازنات الاستراتيجية. (كرافح، 2018، ص: 98)

ثانياً: مدى فعالية المؤسسات الإقليمية في تطوير آليات مبتكرة لإدارة الصراع والتعاون.

ثالثاً: قدرة النخب الحاكمة على تحقيق التوازن بين الضغوط الداخلية والمتطلبات الإقليمية.

وفي الختام، فإن المستقبل لا يحمل مصيراً محتوماً، بل هو نتاج لخيارات استراتيجية واعية، فالتعاون يظل الخيار الأكثر عقلانية، لكن تحقيقه يتطلب جرأة في التفكير وإبداعاً في الحلول وصبراً في التنفيذ، إنها معادلة تحتاج إلى حكمة تستشرف المستقبل، وشجاعة تتجاوز الماضي، وإرادة تبني الجسور بدلاً من الحواجز.

الخاتمة :

تشكل أزمة الأمن المائي في حوض النيل تحدياً وجودياً لدول الحوض، حيث تتحوّل المياه من مجرد مورد طبيعي إلى قضية سيادية تمسّ صميم الأمن القومي، فبناء السدود وتحويل مجاري الأنهار لم يعد مجرد مشاريع تنموية، بل أصبح أداة جيوسياسية تعيد تشكيل توازنات القوى في المنطقة، في هذا السياق، تواجه دول المصب، وعلى رأسها مصر والسودان، تهديدات حقيقية تمسّ حصصها التاريخية من المياه، بينما تسعى دول المنبع إلى تحقيق نقلة تنموية تعتبرها حقاً سيادياً، وقد وصل الأمر إلى حافة الهاوية، حيث أصبح التلويح باستخدام القوة خياراً مطروحاً بعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، كما تجلّى بوضوح في أزمة سد النهضة، غير أن استمرار التعاون يبقى احتمالاً قائماً، رغم كل التحديات، فالمصلحة الجماعية تقتضي تجاوز الخلافات الشكلية وتغليب منطق التعاون على الصراع، إلا أن تحقيق هذا التعاون إرادة سياسية حقيقية، وآليات تفاوضية فعّالة، وقدرة على تحييد الخلافات السياسية لصالح تحقيق مصلحة إقليمية مشتركة تضع مستقبل شعوب المنطقة فوق كل اعتبار.

النتائج: تشخيص الواقع واستشراف المستقبل

- تحول المياه إلى قضية سيادية: لم تعد المياه مجرد قضية تنموية، بل أصبحت عنصراً أساسياً في حسابات الأمن القومي.
- تعدد الفاعلين وتعارض المصالح: بروز تحالفات جديدة تعكس تغير موازين القوى الإقليمية.
- عولمة الأزمة: تحول النزاع من قضية إقليمية إلى ملف دولي تجذب اهتمام القوى الكبرى.
- تفاوت المواقف التفاوضية: اختلاف القدرات والمصالح يخلق بيئة غير متكافئة في المفاوضات.
- تهديد الحقوق التاريخية: تحديات جادة تواجه مبدأ الحقوق المكتسبة في ظل غياب أطر قانونية ملزمة. (بوكفة، 2011، ص: 3)

التوصيات: نحو رؤية استراتيجية متكاملة

- بلورة استراتيجية مائية عربية موحدة: تطوير رؤية عربية مشتركة تحافظ على الحقوق التاريخية وتواكب المتغيرات الإقليمية.
- تفعيل الدبلوماسية المائية المتعددة الأطراف: بناء تحالفات إقليمية ودولية تدعم المواقف التفاوضية للدول العربية.
- تعزيز القدرات الفنية والقانونية: تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات القانون الدولي والهندسة المائية.
- تبني استراتيجية توعوية شاملة: تنمية الوعي المجتمعي بأهمية القضية المائية وربطها بالأمن القومي.
- الاستثمار في بدائل مبتكرة: تطوير تقنيات ترشيد الاستهلاك وتحلية المياه وإدارة الموارد.
- بناء نظام إنذار مبكر: إنشاء مرصد إقليمي لرصد المشاريع المائية وتقييم أثارها.
- تفعيل آليات التقاضي الدولي: الاستعداد القانوني لمختلف السيناريوهات والاحتمالات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- البحيري، ز. (2016). مصر ومشكلة مياه النيل (أزمة سد النهضة نموذجاً). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الديب، م. م. (1973). الجغرافيا السياسية. مكتبة سعيد رأفت.
- الرشيد، أ. (1994). مصر ومياه النيل. في ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي. معهد البحوث والدراسات العربية.
- الزميع، أ. م. ك. (2006). السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل. برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة.
- سعيد، ع. (1987). العرب ودول الجوار الإفريقي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- سري الدين، ع. أ. (1998). السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي. دار الأفق الجديدة.
- ضلع، ج. م. (2008). إثيوبيا: الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية. الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.
- طابع، م. س. (2007). الصراع الدولي على المياه - بيئة حوض النيل. مركز البحوث والدراسات السياسية.
- عبد الوهاب، أ. أ. (2006). مياه النيل في السياسة المصرية (ثلاثية التنمية والساسة والميراث التاريخي). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فانتا، م. أ. (2007). إثيوبيا بين الأمس واليوم. مكتبة النهضة المصرية.
- القبلان، م. (2000). أزمة المياه في الوطن العربي. شعبة التنقيف والتعبئة والإعلام.
- المصري، ج. (1994). الأمن المائي العربي في عالم متغير. دار الملتقى للطباعة والنشر.
- الولي، م. (2010). اقتصاديات دول حوض النيل. مكتبة النهضة المصرية.
- بركات، م. (2006). مشكلة المياه العربية: (الأزمات والصراعات والحروب). دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.
- حسن، ع. ك. (2008). نحو إستراتيجية عربية للأمن المائي. مؤسسة رسلان.
- سعد الدين، ن. (2005). العرب والدائرة الإفريقية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- السماك، م. أ. (2001). الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- الهزائمة، م. ع. (2005). قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى. مكتبة الانجلو المصرية.

ثانياً: الرسائل والأطروحات العلمية

- أبو زيد، أ. م. (2014). الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل. مجلة دراسات عربية، (7).
- البنداري، ص. س. (2018). مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، (1).
- بهركان، ن. (2020). النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر وخيارات تسويته. مركز الإمارات للسياسات.
- بوجلل، ص. (2014). الوسائل التحكيمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية. ملتقى دولي حول الأمن المائي، مركز الدراسات القانونية، جامعة الجزائر.
- بوكفة، ع. (2011). واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي. المدرسة الوطنية الحربية.
- التميمي، ع. خ. (2008). المياه العربية: التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- العجال، ل. (2018). الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي [رسالة ماجستير]. جامعة باتنة.

- عائب، ج. (1996). المياه في الشرق الأوسط - الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- القوصي، ض. أ. (2013). معادلة مراوغة: دوافع لإثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل. مجلة السياسة الدولية، (191).
- كرفاح، ل. (2018). الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، (1).
- محمد، ي. آ. (2019). أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية [رسالة ماجستير]. جامعة الخرطوم.
- محمد، س. إ. (2016). السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي. مجلة الاستقلال، (403).
- نصر الدين، إ.، وسالم، ص. (2000). العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة. مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
- نواره، أ.، ومختار، ل. (2018). إشكالية الأمن المائي - دراسة حالة دول حوض النيل. جامعة مولود معمري.
- سعيد، ر. (1988). أزمة مياه النيل إلى أين؟. مركز دراسات البحوث العربية.
- الشيخ، ف. ح. (2016). مستقبل العلاقات البيئية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي. مجلة دراسات إفريقية، (56).
- الشكري، ك. س. (2012). الصراعات في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي. مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، (1).
- عثمان، ي. م. (2010). الأمن المائي العربي: الواقع والمحددات. مجلة جامعة شذى، (8).
- الهلالي، ه. أ. (2019). الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات وآليات المواجهة (سد النهضة نموذجاً)، (2).
- يوسف، ح. (2016). سد النهضة: إثيوبيا - مصر - السودان. المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، (5).
- زناتي، ع. (1998). النظام القانوني للمياه الجوفية العابرة للحدود. ورقة بحثية قدمت في مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة أسبوط.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية

- العبيدي، ج. (2020، 20 يونيو). دول النيل وأزمة سد النهضة. العربية.نت. <https://aawsat.com>
- رفيق، ع. (2020، 10 مارس). الصراع على مياه النيل التعويض بدلاً من الوساطة. المعهد المصري للدراسات. <https://eipss-eg.org>
- السنهوري، ع. (2020، 17 يوليو). هل حانت حرب المياه في المنطقة العربية. البيان. <https://www.albayan.ae>
- محمد، ع. (2020، 29 يوليو). مواجهة الخطاب الإثيوبي بشأن السد. البيان. <https://www.albayan.ae>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.